

«الحرية مقابل المال» صفقة لتسوية وضعية رجال الأعمال المسجونين في الجزائر

السلطات أمام تحدي استرجاع الأموال المنهوبة

تجد السلطات الجزائرية نفسها أمام تحدي استرجاع الملايين من الدولارات التي جرى تهريبها إلى خارج البلاد، ويترقب بعض رجال الأعمال المسجونين معاملة «الحرية مقابل المال» لتسوية وضعياتهم.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - عاد الحديث بقوة إلى المشهد الجزائري في الأونة الأخيرة، عن الأموال المهزبة من طرف رموز النظام السابق، لاسيما خلال الساعات الأخيرة قبل وبعد تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، خاصة بعد تطرق الإعلام الكندي والفرنسي إلى عشرات الملايين من الدولارات التي هزبت في تلك الأثناء.

وتطرق وسائل إعلام كندية إلى ضرورة تحرك السلطات المحلية للنظر في حجم الأموال التي تدفقت على البنوك الكندية من رجال أعمال ومسؤولين في الدولة الجزائرية، وتحدثت عما يقارب 80 مليون دولار تم توطينها في بنوك كندية خلال الأشهر الأولى من العام الجاري. وجاءت إشارة المسألة من طرف الإعلام الكندي، البعيد سياسيا وإعلاميا عن الوضع الجزائري، ليعزز حجم الزيف التي تعرضت له المقدرات الجزائرية خلال السنوات الماضية، لاسيما بعد الحديث عن تهريب نحو عشرين حقيبة من العملة الصعبة في الأيام التي تلت تنحي الرئيس بوتفليقة، من طرف رجل أعمال عربي. وتكررت مصادر فرنسية أن «رجل أعمال عربي كان على علاقة وثيقة بالنظام الجزائري السابق، تمكن من تهريب نحو 20 حقيبة من الأموال، تم مرورها عبر الصالة الشرفية لمطار الجزائر الدولي، وأن ضباط في أمن الرئاسة أمّنوا مرور رجل الأعمال وحقائب الدولارات دون أي عناء خلال الأيام التي تلت تنحي الرئيس بوتفليقة».

مؤسسات جزائرية تجد نفسها أمام صعوبات بعد سجن أصحابها، ما حولها إلى بؤرة احتجاجات تزيد من تعقيد الوضع الاجتماعي

ولفتت إلى أن توصيات من الرجل القوي آنذاك في السلطة شقيق ومستشار رئيس الجمهورية سعيد بوتفليقة، صدرت لضباط في أمن الرئاسة لمساعدة رجل الأعمال وحماية الأموال للخروج من الأراضي الجزائري، وهو ما كلف الضباط الستة عقوبة السجن



مطالب متصاعدة بكشف حجم الأموال المنهوبة

الذي يبقى إلى حد الآن غير متابع في أي قضية تتصل بالفساد، وأن سجنه بالسجن العسكري في البليدة، يظل بما يعرف بـ«التامر على الجيش واستقرار مؤسسات الدولة». وفيما يبدي محامون ومختصون في القانون، تقاؤلا بشأن استرداد الدولة للأموال المنهوبة في الداخل، باللجوء إلى مختلف الآليات كالحجز والحجز وتمائم الممتلكات والعقارات والحسابات والأرصدة، إلا أن مسألة استعادة الأموال المهزبة في الخارج تنطوي على تعقيدات كثيرة تقلص حظوظ استرجاعها وحتى جردها.

ودخلت المؤسسات المملوكة لرجال أعمال بوتفليقة في صعوبات إدارية واجتماعية معقدة بعد سجن أصحابها، مما حولها إلى بؤرة احتجاجات تزيد من تعقيدات الوضع الاجتماعي في البلاد، مما اضطر السلطة إلى تعيين متصرفين إداريين لتسيير شؤونها وضمان استمرارها.

إلا أن الوضع يبقى غامضا داخلها نتيجة محدودية مردوديتها ونجاحاتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبقى مصير المجمع الإعلامي (الوقت الجديد) والنادي الرياضي اتحاد العاصمة مجهولا، بسبب فشل عروض بيعها من طرف العائلة المالكة.

عالمية، أو تستثمر في شركات الجنان الضريبية. وكان كتاب «باريس والجزائر.. قصة حميمية» للصحافيين الفرنسيين كريستوف دويوا وماري كريستيان تابيت، الصادر منذ ثلاث سنوات في باريس، قد تحدث عن تحويل مسؤولين جزائريين مبلغا بقيمة 50 مليار يورو في شكل استثمارات ومدخرات وعقارات في أرقي الأحياء الباريسية والمدن الفرنسية.

وذكر مصدر مطلع لـ«العرب» أن رجل الأعمال القوي في نظام بوتفليقة، علي حداد المسجون منذ عدة أشهر في المؤسسة العقابية بضاحية الحراش بالعاصمة، قد عرض مقايضة إطلاق سراحه بالتنازل عن أمواله وممتلكاته لصالح الخزينة العمومية، وهو الأمر الذي يطرح إمكانية لجوء السلطة إلى هذا الخيار، في ظل عدم جدوى سجن هؤلاء إلا لم تتم استعادة الأموال العمومية التي استحوذوا عليها.

وتحدثت إحصائيات جزئية عن حصول مجموعة رجال المال والأعمال المسجونين في الحراش، على قروض بكنية تعادل نحو 11 مليار دولار، دون تقديم ضمانات حقيقية، وأن العملية تمت بتواطؤ مع مسؤولين كبار في الدولة، وعلى رأسهم سعيد بوتفليقة،

لمدة عشرين سنة نافذة، صدرت بحقهم مطلع شهر أغسطس الماضي من طرف المحكمة العسكرية بالبليدة. وأطلق محامون جزائريون حملة «جزائريون بلا حدود»، لتلقي واستعادة الأموال الجزائرية المهزبة بمختلف العواصم والبنوك العالمية، وهو ما أثمر تجريد السلطات السويسرية لعدد من الحسابات والأرصدة المملوكة لأفراد من عائلة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، بعد قبول سلطات جنيف للبريضة التي تقدم بها المحامي الهانسي بلحسين.

ودعا النائب البرلماني الاشتراكي سوماروغا كارلو، مجلس بلاده، إلى «تجميد وبصفة مستعجلة أرصدة عائلة بوتفليقة ومقربيه والمحقة من مكاسب غير مشروعة، وهذا للحيلولة دون تحويلها إلى وجهات أخرى، وهو ما يمكن من إرجاعها إلى الشعب الجزائري».

ورغم الحملة المفتوحة على الفساد وسجن العديد من رجال الأعمال والمسؤولين الكبار في النظام السابق، على خلفية شبهات الضلوع في ملفات فساد مالي وسياسي، إلا أن الجزائريين ما زالوا يجهلون القيمة الحقيقية للأموال التي هزبت للخارج بطرق غير شرعية لتوطن في بنوك وعواصم

توقعات بخروج التقدم والاشتراكية من التحالف الحكومي في المغرب

محمد ماموني العلوبي
صحافي مغربي

الرباط - تزايدت حدة التكهّنات بخصوص الأحزاب التي قد تغادر مع التعديل الحكومي المرتقب في المغرب خلال الدخول السياسي المقبل بناء على تعليمات ملكية.

ويروج كل حزب إلى أنه غير معني بالخروج من الحكومة ومن بينها حزب التقدم والاشتراكية، لكن مراقبين يرحجون أن الخصومة غير الظاهرة بين رئيس الحزب اليساري نبيل بنعبدالله ورئيس الحكومة سعد الدين العثماني، قد تنهي التحالف الذي أرساه بنعبدالله ورئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران.

وقالت قيادة حزب التقدم والاشتراكية إن «التعديل المرتقب يجب أن يكون بعيدا عن أي تخييس أو إضعاف أو تهيميش يحول دون أن تؤدي الأحزاب السياسية رسالتها النبيلة في تاطير المواطنين والمواطنات وتمثيلهم والدفاع عن قضاياهم ومصالحهم، وذلك باعتبار الأحزاب إحدى أهم مؤسسات الوساطة داخل المجتمع».

وقالت مصادر لـ«العرب» من داخل التقدم والاشتراكية، إن «هناك شبه اتفاق على الخروج من الحكومة رغم أنه لن يخدم توقع الحزب مستقبلا من الناحيتين الانتخابية والسياسية خصوصا وأن هذا القرار كان مطروحا بقوة عندما تمت إقالة أمينه العام وبعض الوزراء على خلفية تقصيرهم في مشروع الحسيمة منارة المتوسط».

ويرى المحلل السياسي رشيد لزرق أن الحقائق الوزارية التي يتولاها حزب التقدم والاشتراكية أكبر من وزنه السياسي والانتخابي، مشيرا إلى أن دخول التقدم والاشتراكية إلى الحكومة جاء بمنطق المجاملة والترضية بحكم العلاقة الجيدة التي تربط بين كيران وبنعبدالله.

ويشارك حزب التقدم والاشتراكية في الحكومة التي يقودها سعد الدين العثماني بوزارة الصحة على رأسها أنس الكدالي، ووزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة التي يشغلها عبد الأحد الفاسي الفهري، وسحبت منه حقيبة كتابة الدولة المكلفة بالماء التي كانت تشغلها شرفات أفيال، في تعديل سابق. ويري رشيد لزرق أن اتجاه رئيس الحكومة إلى استبعاد شرفات أفيال دون إخطار الأمين العام للتقدم والاشتراكية كان رسالة إلى التقدم والاشتراكية بأنه غير مرغوب فيه في التحالف الحكومي. ولفت إلى أن ما حدث يؤكد هشاشة التحالف بين الطرفين، ويعكس شدة الخلافات بينهما، وبالتالي فإن التقدم والاشتراكية لم يعد الورقة السياسية المهمة في الحكومة، بعد دخول الاتحاد الاشتراكي كطرف في الأغلبية.

وبرز مؤخرا تنافس خفي بين حزبي التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي، وهما مشاركان في التحالف الحكومي، حول الحقائق المتوفرة في التعديل المقبل. وأكد إدريس لشكر الأمين الهام للاتحاد الاشتراكي أن حكومة العثماني المكونة من ستة أحزاب «ثقلية عددا وسياسيا، الأمر الذي لم يؤهلها لتقديم أفضل ما يمكن تقديمه».

وأشارت تصريحات لشكر حفيظة بنعبدالله الذي أكد أن «هناك أوساطا تروج لإخراج، وليس خروج، حزب التقدم والاشتراكية من الحكومة المقبلة». وأشار رئيس التقدم والاشتراكية، إلى أن هناك من يروج عن قصد إلى أن إخراج الحزب من الحكومة وارد، مشددا على أن «هذا النقاش لم يبرّد مع رئيس الحكومة الذي كان يناقش معي على أساس استمرار الحزب في الحكومة». وأشار إلى أن القرار بالمساهمة في الحكومة من عدمه هو قرار مرتبط بإرادة حزب التقدم والاشتراكية انطلاقا من الأجوبة التي ستقدم لنا والموقع الذي سنحتله.



العثماني ينقلب على حلفائه

جدل قانوني يرافق السماح لمرشح رئاسي مسجون في تونس بالظهور الإعلامي

بسام حمدي

وبحسب مزيجيش لا يتطرق القانون المنظم للسجون في تونس إلى مسألة محاورة سجين، مشيرا إلى أن التشريع القانوني المنظم للسجون ينص في أحد فصوله على أنه يمكن، بصفة استثنائية، لغير الإقارب أو للأشخاص الذين لهم تأثير أدبي على السجين، زيارته، ويكون ذلك بناء على ترخيص من السلطة القضائية بالنسبة إلى الموقوف تحفظيا أو لمن صدر بشأنه حكم غير بات، ومن قبل الإدارة المكلفة بالسجون والإصلاح بالنسبة إلى المحكوم عليه بحكم بات.

وتعتبر نيبيل القروي من أبرز المرشحين للفوز بالانتخابات الرئاسية نظرا لكسبه ود العديد من العائلات الفقيرة في المناطق التونسية الداخلية بعد أن وزع هدايا ومعونات ضمن نشاط جمعية خيرية تحمل اسم نجله الراحل. وتعد هذه المرة الأولى في تونس التي يدخل فيها مرشح للانتخابات الرئاسية المسجون وهو داخل السجن بسبب مفاضاته في ملف يتعلق بشبهات ارتكاب جرائم فساد مالي.

قرار منع إجراء حوار مع نيبيل قروي أو الموافقة عليه يتخذه القاضي المتعهد بملف القضية التي أودع السجن بسببها

وبدوره قال المكلف بالإعلام في إدارة السجون التونسية سفيان مزيجيش لـ«العرب»، إن إدارة السجون أصدرت توضيحا لوسائل الإعلام ينص على أن الإدارة لا تنظر في أي طلب إجراء حوار مع سجين موقوف تحفظيا إلا بعد الحصول على إذن قضائي من الجهة القضائية المتعهدة بالنظر في ملفه ولم تصدر قرارا يقضي بمنع حوار تلفزيوني مع المرشح نيبيل القروي.

تواجده بالسجن منعه من المشاركة، ولم تسقط هيئة الانتخابات ملف ترشح نيبيل القروي من منافسة الانتخابات الرئاسية نظرا لعدم صدور حكم قضائي بات ونهاية في حقه، وفق تأكيد عضو هيئة الانتخابات أنيس الجربوعي لـ«العرب».

ويكفل القانون المنظم للانتخابات لنيبيل القروي الحق في التمتع بجمع الحقوق التي ينص عليها القانون الانتخابي.

وصدر قرار هيئة الانتخابات، الذي ينص على منح ترخيص للقناة التلفزيونية الخاصة «الحوار التونسي» لإجراء حوار مع القروي، بعد 5 أيام من إجرائها حوار تلفزيوني مع المرشح المطلوب للعدالة والفار خارج البلاد سليم الرباحي.

وفي الأثناء قال مسؤول بوزارة العدل التونسية لـ«العرب»، إن الوزارة لم تصدر أي قرار ينص على منع القناة الخاصة المذكورة من إجراء حوار تلفزيوني مع نيبيل القروي. وأفاد أن قرار منع إجراء حوار مع نيبيل قروي أو الموافقة عليه

وكان من المفترض أن يشارك نيبيل القروي في المناظرات التلفزيونية بين مرشحي الرئاسة التي يجريها التلفزيون الرسمي منذ 7 سبتمبر الجاري، إلا أن



السجن لا يوقف حملة القروي

إجراء حوار تلفزيوني مع نيبيل القروي وبثه، معللا ذلك بحرصها على ضمان مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين للانتخابات الرئاسية.

تونس - رافق إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن سماحها لقناة محلية بإجراء حوار مع المرشح للانتخابات الرئاسية الموقوف نيبيل القروي، جدل قانوني لاسيما وأن الترتيب القضائية تمنع ظهوره إعلاميا. ورخصت الهيئة العليا للانتخابات في تونس لقناة «الحوار التونسي» بإجراء حوار تلفزيوني مع نيبيل القروي يخص برنامجها الانتخابي شريطة أن يتم الالتزام بالترتيب القانوني المعمول بها في ما يخص التعامل مع المساجين.

وتم إيداع المرشح للانتخابات الرئاسية نيبيل القروي السجن يوم 23 أغسطس الماضي في قضية يتهم فيها بجرائم «غسيل الأموال» كانت قد رفعتها ضده وشقيقه غازي القروي منظمة «أنا يقظ» المختصة في مراقبة الفساد.

وينص الترخيص الممنوح من هيئة الانتخابات للقناة التلفزيونية الخاصة «الحوار التونسي» على تمكينها من